

تضحية

المحامي منير الشدياق

mounirchidiac2014@gmail.com

تعزز الإستقرار والعدالة وتصون الكرامة الإنسانية
الأمن العام يطبّق ثقافة السلام ويجهد لتعميمها

يعنى افراد الضابطة العدلية قانونا بمكافحة الجرائم والاسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدفع الانسان نحو الجنوح الى ارتكابها، والى التطرف والثورة، وهو ما يعرف بثقافة السلام. وذلك يعتبر قانونا مسؤولية شاملة تقع على عاتق كل فئات المجتمع عموما، وحكومات ورؤساء الدول خصوصا. من هذا المنطلق، يطبّق الامن العام ثقافة السلام ويجهد لتعميمها

تؤكد الوقائع التاريخية والحاضرة، كما الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والامنية والنفسية، ان كل شخص او مجتمع يعيش ضمن اجواء لا تسود فيها العدالة، او في حالة من الفقر والحرمان الشديدين، او يعاني الظلم الاجتماعي او الاقتصادي او السياسي، يصبح عرضة للجنوح نحو ارتكاب الجرائم والتطرف والتجاوب بسرعة مع اي دعوة الى الثورة او الحرب. ما يعني ان الاستقرار الامني والاجتماعي، او اي استقرار، لا يتحقق في العمق بشكل محصن الا اذا سادت المجتمع ثقافة السلام التي لها اسس قانونية، ثقافية، سياسية، اقتصادية، واجتماعية شاملة.

ما هو مفهوم ثقافة السلام؟ ما هي ركائزها واهدافها؟ ما موقف الدستور والقوانين اللبنانية منها؟ اي دور تقوم به المديرية العامة للامن العام بهدف تعزيزها ضمن اقسامها وبين افرادها، كما وطنيا واقليميا ودوليا؟

تشمل كل جوانب الحياة الانسانية من دون استثناء. في هذا السياق، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف تقني محدد لثقافة السلام في العالم، الا ان هناك اجماعا على ان اي تعريف يهدف الى تحقيق كل تلك العناوين مجتمعة يعد تعريفا صحيحا لها. هذا المفهوم الشامل والمتكامل اكدت عليه منظمة الامم المتحدة في العديد من المواثيق الصادرة عنها، ومن ابرزها اعلان ثقافة السلام الذي اصدرته جمعيتها العمومية في العام 1999 ويعتبر مرشدا عاما للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي في هذا الاطار.

ما تجدر الاشارة اليه هو ان الربط بين كلمتي الثقافة والسلام تم لأول مرة عالميا في اجتماع الاونيسكو الذي حصل في ساحل العاج عام 1989، ثم تطور ليصبح برنامجا متكاملًا عام 1992. ثم تم ضمه الى استراتيجيا الاونيسكو للسنوات من 1996 الى 2001 والتي انبثق منها برنامج تعاوني بين الدول في مجالات التعليم والثقافة. وهو يهدف الى نبذ العنف، ونشر مفاهيم التعايش السلمي، واحترام حقوق الاخرين وحررياتهم وتراثهم تحت شعار التعليم من اجل السلام. في 19 كانون الاول 2016 صادق اجتماع الجمعية العمومية للامن المتحدة بغالبية دولها الاعضاء على اعلان الحق في السلام.

في الاستنتاج حق الانسان في السلام، بكل انواعه كثقافة شاملة متكاملة، يعد من الحقوق المكتسبة له من دون اي منة

لبنانيا

مراجعة مقدمة ومواد الدستور اللبناني الصادر عام 1926 وتعديلاته، نجد انه



فعليا من جميع السلطات والمؤسسات الرسمية، وكذلك من المواطنين وكل قوى المجتمع المدني وسواهم.

الامن العام يطبّق

استنادا الى تلك النصوص الدستورية والقانونية اللبنانية والاتفاقات الدولية التي صادقت عليها الدولة اللبنانية، قامت المديرية العامة للامن العام ولا تزال لاسيما منذ اطلاق مديرها العام اللواء عباس ابراهيم خطة تطويرها وتحديثها عقب تسلمه سدة المسؤولية فيها، بكل ما في وسعها لوضع ركائز ثقافة السلام، كالعدالة والمساواة، والائتماء المتوازن، وحل النزاعات بالطرق الودية وغيرها، موضع التطبيق الفعلي ضمن حدود صلاحياتها ومهامها القانونية. من ابرز ما تحقق في هذا المجال حتى اليوم، سواء على الصعيد الداخلي ضمن المديرية ام في علاقاتها مع المجتمعين المحلي والدول، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

• مساواة في التطويق: تشير الارقام الى انه منذ بدء تنفيذ خطة تحديث الامن العام حتى اليوم، بفعل دورات التطويق المتلاحقة، زاد عدد الضباط الاناث بمعدل خمسة اضعاف عما كان عليه سابقا. اما نسبة الرتبة الاناث فزادت في حدود ثلاثة اضعاف. كما ان كل الوظائف اصبحت متاحة للمرأة، اسوة بالرجل، من دون اي استثناء.

• ائماء وثقافة: في 29 كانون الاول 2017 تم استحداث شعبة التعاون العسكري المدني ضمن المديرية العامة للامن العام. من ابرز مهماتها التواصل مع الفعاليات المحلية في كل المناطق اللبنانية، وتحديد المشاريع الائتمائية الملحة فيها لتقوم بعدها المديرية بتنفيذها وفق الاولوية عبر التعاون مع مختلف الجهات الداعمة محليا ودوليا ومن خلال قدراتها الذاتية المتوفرة. كل ذلك بهدف ائماء جميع المحافظات اللبنانية على قدم المساواة في ما بينها. كما تعنى الشعبة ايضا ◀



الامن العام يطبّق المساواة في التطويق والخدمات.

شعبة التعاون العسكري المدني تعنى بالائماء ونشر ثقافة السلام

الائماء والاتفاقات الدولية الصادرة عن منظمة الامم المتحدة في هذا المجال. بالتالي واجب عليه تطبيقها. تجدر الاشارة الى ان مجلس النواب اقر اخيرا في 10 تشرين الاول 2018 قانون الوساطة القضائية في لبنان الذي يعمل به بعد مرور ستة اشهر على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، علما انه تم نشره في الجريدة الرسمية في 18 تشرين الاول 2018، ما يعني انه يصبح ساري المفعول اعتبارا من 19 نيسان 2019.

في الاستنتاج، الدستور اللبناني والقوانين اللبنانية تنص على كل الركائز الاساسية لثقافة السلام، وانما تبقى العبرة في تطبيقها

يكرس الزامية معظم المبادئ العالمية التي تشكل ركائز اساسية لثقافة السلام. على سبيل المثال نجد ان الفقرة (ج) من مقدمته نصت على وجوب تأمين "العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمييز او تفضيل"، والفقرة (ز) على "ان الائتماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام". كما ان المادة (7) نصت على ان "كل اللبنانيين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم".

اضافة الى نصوص اخرى يتضمنها الدستور تكرس مبادئ العدالة الاجتماعية والائتماء المتوازن والمساواة في الحقوق والواجبات. من جهة اخرى، نجد ايضا ان العديد من القوانين اللبنانية تبيح وتشجع اعتماد وسائل حل النزاعات بالطرق الودية، كالوساطة، المساعي الحميدة، التفاوض وغيرها. ناهيك بأن لبنان وقع على معظم



- النجاح خلال كانون الاول 2015 في تحرير 16 عسكريا لبنانيا من الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي، كان تنظيم جبهة النصرة الارهابي قد خطفهم لمدة سنة واربعة اشهر تقريبا.

- النجاح خلال اذار عام 2014 في اطلاق راهبات معلولا الـ16 (14 منهن سوريات واثنان لبنانيتان) اللواتي كان تنظيم جبهة النصرة الارهابي خطفهن لمدة تفوق الاشهر الثلاثة.

- النجاح خلال نيسان 2017 في تحرير 26 مخطوفا من الجنسية القطرية، بينهم افراد من الاسرة الحاكمة، كانت مجموعة ارامية اختطفتهم في العراق عام 2015.

اضافة الى عدد من الانجازات الاخرى التي خرجت الى الضوء الاعلامي، وتصب كلها في اطار تعزيز ثقافة السلام ضمنا للاستقرار العام. هنا تجدر الاشارة الى ان

معظم المصالحات التي انجزها وينجزها الامن العام بين شخصيات سياسية، او بين احزاب وتيارات سياسية متخاصمة

ظرفيا او استراتيجيا، او بين سواهم داخل وخارج لبنان، والتي لا يكون لها طابع عام يتابعه الرأي العام، تبقى عادة طي

الكتمان إما لمصلحة ابقائها بعيدا من التجاذبات السياسية والاعلامية التي تعكر الجو العام، او بناء على طلب اطرافها، او لان المصلحة الوطنية العليا تفرض عدم الاعلان عنها.

• لا لثقافة الحرب: يأتي تطبيق المديرية العامة للامن العام ثقافة السلام، وبذاتها اقصى الجهود لتعميم مبادئها وركائزها

في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وسواها، بدلا من ثقافة وافكار العداة والتحدي والحرب التي لا

تجر الا الى الفتى والحروب والاضطرابات، كترجمة فعلية لقناعة راسخة لديها، مفادها ان لا رابح في اي فتنة او حرب

يسقط فيهما شهداء من صفوف المنتصر او المهزوم، لان خسارة الارواح تشكل نزفا انسانيا لا تعوضه اي مكاسب مادية مهما عظمت. فالانسانية اولا وثانيا وثالثا، والمصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والشخصية رابعا.



من خلال مهارة التفاوض ومن موقع القوة اطلق العسكريون المخطوفون.

”
**ثقافة السلام
مسؤولية شاملة تقع
على عاتق الجميع**

**القوانين تشجع
ثقافة السلام لكن العبرة
في التطبيق**

“

في انجاز مصالحة بين افراد من عائلة شومان في بلدة سرعين البقاعية، بعد صراع دموي طويل في ما بينهم.

- النجاح خلال كانون الاول 2016 في فك اضراب اتحادات النقل البري وفتح الطرق امام مراكز المعاينة الميكانيكية بعد اضراب تسبب باقفالها لفترة غير قصيرة، وذلك بعد وساطة قام بها بين الاتحادات المذكورة من جهة اولى، والسلطة السياسية

صاحبة القرار من جهة ثانية.

- النجاح خلال تشرين الاول 2013 في تحرير مخطوفا اعزاز اللبنانيين.

الاطفال على الطرقات، انتهاك حقوق المرأة، انتهاك حقوق الطفل، الهجرة غير الشرعية، لعب الميسر، مساعدة المشردين، المعاملة النموذجية للموقوفين موقتا والسجناء، مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، مساعدة ضحايا المخدرات، الحد من اخطار ادمان التدخين، وسواها من الافات والاطار الاجتماعية التي تعرض الانسان للخطر او تنتهك احدي او بعض حقوقه او تجعله يعيش في بيئة اجتماعية غير سليمة.

• حل النزاعات سلميا: نجحت المديرية العامة للامن العام، وعلى رأسها اللواء عباس ابراهيم، في حل الكثير من النزاعات السياسية والامنية والاجتماعية، المحلية والاقليمية والدولية، معتمدة في ذلك

وسائل حل النزاعات بالطرق الودية المعتمدة دوليا كالتفاوض، الوساطة، المساعي الحميدة وسواها. يأتي ذلك

في سياق تطبيقها لمبادئ ثقافة السلام، وبهدف تعميمها وحض الجميع على اعتمادها. من ابرز تلك الانجازات نذكر

باختصار:
نجاح اللواء ابراهيم خلال تشرين الاول 2018، بالتعاون مع احزاب لبنانية عدة،



من خلال الامم المتحدة حصل اول ربط بين كلمتي الثقافة والسلام عام 1989.

كل بحسب اسبقية دخوله الى المركز. استطرادا، نشير الى ان المديرية كانت من بين اولي المؤسسات الرسمية في لبنان التي بدأت انجاز معاملات المواطنين عبر شبكة الانترنت. اطلقت في ايار عام 2014 مشروع

الخدمات الالكترونية (E-Services) الذي يتيح للمواطنين اللبنانيين والاجانب عبر موقع دولتي www.dawlati.gov.lb

انجازهم 12 معاملة من معاملات الامن العام، كون موانع قانونية لا دخل للامن العام فيها تحول دون امكان انجاز جميع

معاملاته الكترونيا حتى اليوم. بديهي القول ان هذا الامر يصب في مصلحة تسريع وتسهيل معاملات المواطنين ضمن اطار من المساواة في حق وصولهم الى الخدمات.

• التعاون مع المجتمع المدني: يتجاوز عدد منظمات المجتمع المدني وهيئاته وجمعياته، المحلية والدولية، التي تتعاون وتنسق معها المديرية العامة للامن العام بشكل دائم ومتواصل في مختلف مجالات حقوق الانسان، الـ300 منظمة

وهيئة وجمعية. التعاون يشمل مواضيع حقوقية - انسانية مختلفة، كمكافحة جرائم المخدرات، الاتجار بالبشر، تسول

”
**انجازات اللواء ابراهيم
تمكس اعتناقه ثقافة
السلام**

**الامن العام استحدثت
دائرة خاصة بحقوق
الانسان**

“

استحدثت مراكز فيها، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: دير الاحمر، بينو، حمانا، الزهراني، جديدة المتن، الضنية، السويديكو

- بيروت، قرطبا، الطيبة، برج حمود، الغبيري، اللبوة، ريفون، مشغرة، بعلبك، الدامور، الملعب البلدي - بيروت، حارة صخر، المنية، بوارج... كما بدأ العمل منذ

اشهر عدة على تجهيز كل مراكز المديرية تدريجا بالالات الكترونية يقتطع منها كل مواطن رقما تسلسليا فور دخوله المركز، ومن ثم ينجز معاملته بحسب دور رقمه، بما يضمن المساواة في انجاز المعاملات

◀ بانجاز ودعم كل النشاطات الاجتماعية التي تعزز التنشئة السليمة، والتضامن الاجتماعي، والقيم الاخلاقية والدينية والوطنية، كالتنشئة الرياضية والترفيهية الاجتماعية الهادفة انسانيا، لاسيما وعلى وجه الخصوص تعميم مبادئ ثقافة

السلام عبر محاضرات يلقيها ضباط من الامن العام وناشطون في المجتمع المدني في المدارس والجامعات والنوادي، في كل

المناطق اللبنانية.
• حقوق الانسان: في تشرين الاول 2016 تم استحداث دائرة حقوق الانسان

والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للامن العام. وهي تعنى بمعالجة كل انواع ملفات حقوق الانسان ومتابعتها، كالهجرة غير الشرعية واللجوء، مكافحة الاتجار

بالبشر، عمالة الاطفال غير القانونية، التعامل مع التقارير الدولية الخاصة بحقوق الانسان وسواها من الملفات.

وذلك بشكل مباشر او من خلال التنسيق مع المنظمات والهيئات والجمعيات المحلية والدولية، ومع المؤسسات الرسمية المعنية.

وقد بينت الاحصاءات ان الدائرة تستقبل وتتابع وتعالج ما يتراوح بين 1100 الى 1500 حالة انسانية تتصل بعملها شهريا.

تجدر الاشارة الى ان في امكان اي منظمة او هيئة او جمعية تعنى باي مجال من مجالات حقوق الانسان ان تتواصل معها على الرقم 01.424638 للتعاون والتنسيق. المديرية تضع كل امكاناتها في خدمة القضايا الانسانية، والقضايا التي

تعزز ثقافة السلام في المجتمع، ضمن حدود مهامها وصلحياتها القانونية.
• مساواة في الخدمات: قبل اطلاق خطة

تحديث المديرية، كان عدد من الاقضية اللبنانية يفتقر الى وجود مراكز للامن العام، ما كان يكبد ابناءها والمقيمين فيها مشقة ومسافة الانتقال الى اقضية اخرى لانجاز معاملاتهم. لذا، بهدف تحقيق المساواة في الوصول الى الخدمات بين جميع المواطنين،

استحدثت المديرية عشرات المراكز في كل الاقضية اللبنانية، بخاصة تلك التي ليس فيها اساسا. من ابرز المناطق التي تم